الأمم المتحدة

A/67/312–S/2012/645

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البنود ٥٤ و ١١٩ (أ) و ١٢٩ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

القدرات المدنية في أعقاب النزاعات

تقرير الأمين العام

موجز

أكدت الأحداث التي شهدها العام الماضي رأيي في أن تطوير القدرات المدنية يعد أمراً حاسماً لكي يخرج العالم من دائرة النزاعات. ومن دون تحويل المؤسسات الوطنية التي توفر للمواطنين التمثيل السياسي والأمن والعدالة والفرص الاقتصادية، فلا يمكن أن يتحقق انتعاش مستدام من النزاعات.

* A/67/150.

190912 190912 12-46496 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويصف هذا التقرير التقدم المحرز في مبادرة القدرات المدنية منذ تقريري السابق (A/66/311-S/2011/527). فعلى الصعيد القطري، تعمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة معا لدعم السيطرة الوطنية على الأولويات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع والمراحل الانتقالية التي تعقب الأزمات. ففي شمال أفريقيا مثلاً، تدعم مؤسسات المنظومة التخطيط الوطني وتبادل الخبرات ذات الصلة مع بلدان أخرى بشأن مسائل حاسمة مثل الحوار السياسي الواسع النطاق والعمليات الانتخابية. وفي ليبريا وكوت ديفوار، تعمل بعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية معا لدعم الأمن ووضع برامج لبناء مؤسسات العدالة بقيادة أطراف وطنية.

ويؤكد هذا العمل على الصعيد القطري أن القدرات المدنية وسبل بناء المؤسسات لا يمكن فرضها من الخارج، بل تعمل على أفضل وجه عندما تصمم البرامج لدعم عملية قوية لصنع القرار الوطني. ومن هذه الأمثلة، يتضح أن التخطيط لتقديم الأمم المتحدة الدعم في مجال بناء القدرات الوطنية، يتطلب أيضا التكيف مع دورات صنع القرار الوطني بطريقة منهجية أكثر.

وفي حين تركز مبادرة القدرات المدنية بشكل تام على تقديم دعم أقوى في الميدان، فإن الحاجة تدعو إلى اتخاذ ترتيبات منتظمة سليمة لكي يتم ذلك. ووفقاً للقرار ٦٦/٢٥٥، الذي شجعت فيه الجمعية العامة الأمم المتحدة على توسيع وتعميق مجموعة الخبرات المدنية، تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني لاستحداث منبر جديد على الإنترنت (CAPMATCH)، يوفر آلية بسيطة لربط الذين يسعون للحصول على الخبرات والقدرات مع مقدمي المساعدة المحتملين. وهو يفتح آفاقا للابتكار الفعلي في مجال التعاون التقني من خلال إعطاء الأولويات لتجارب الحياة الواقعية للتحول المؤسسي، ولا سيما من بلدان الجنوب. كما يتيح إمكانية تعزيز الشراكة العالمية التي يكملها التعاون بين بلدان الجنوب، لكنه لا يحل محل الدعم التقني والمالي بين بلدان الشمال والجنوب.

وأتاح العمل والشراكات على الصعيد القطري خلال السنة الماضية رؤى مفيدة يمكنها أن ترشدنا إلى تحديد أولوياتنا في المستقبل. وأبانت المشاركة القطرية الثغرات المستمرة في القدرات التي حددها فريق كبار الاستشاريين في مجالات السلامة والأمن، والعدالة، والعمليات السياسية الشاملة، والقدرات الوظيفية الحكومية الأساسية والإنعاش الاقتصادي. وكشفت المشاورات الأولية بشأن المنبر على الإنترنت قيمة وتنوع مصادر التجارب والخبرات الجديدة في تلك المجالات، إلا أن الأمر يتطلب إجراء مزيد من العمل الهادف للوصول إلى تلك الموارد، ولا سيما القدرات من بلدان الجنوب التي لم يجر توثيقها ونشرها حاليا على نحو كاف. ولن يجدي الاعتماد على خبرات أقوى إلا إذ رافقها التمويل

الكافي والمستدام، بما في ذلك نماذج مبتكرة للتمويل الطوعي، يمكنها أن تدعم، بصورة أكثر منهجية، التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أعقاب النزاعات أو الأزمات.

وإذا أُريد استكمال تحديد الأولويات الوطنية على نحو أقوى للاحتياجات وشبكات الخبرة الأوسع نطاقا، يجب أن تكون الترتيبات الداخلية للأمم المتحدة متسقة وخفيفة الحركة بقدر كاف للاستجابة للظروف المتقلبة التي تعقب الأزمات. وبالعمل داخل الإطار التنظيمي الحالي، فإننا نبيّن كيف يمكن عمل ذلك. ففي ليبيا مثلاً، وفي سبيل تقديم دعم أفضل للاحتياجات الوطنية المتطورة، استخدمنا نهجاً تدريجياً للتخطيط والميزنة للبعثة. وفي تيمور – ليشتي، اعتمدنا على قدرات الصناديق والبرامج للمساعدة على كفالة تنفيذ أنشطة بناء القدرات الصادر بها تكليف خلال الفترة الانتقالية الحالية. وجرى تعزيز الترتيبات التنظيمية في قطاع سيادة القانون، لا سيما الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية، من خلال اضطلاع إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسؤولية جهة تنسيق عالمية مشتركة، ووجود موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في موقع مشترك.

وقد أكد العمل الذي قمنا به خلال السنة الماضية أيضا على أهمية الاستجابة للاحتياجات الوطنية والتشغيلية المتطورة والمجال لزيادة تعزيز سرعة الاستجابة داخل الإطار التنظيمي الحالي. وتشمل التدابير ذات الصلة دعم الدور القيادي للبعثة في تقيم احتياجات القدرات المدنية المتطورة وإعادة توزيع الموارد لتغيير مزيج القدرات المدنية، وعند الاقتضاء، تطوير استخدام الأفراد المقدمين من الحكومات للحصول على خبرات متخصصة ولفترات محدودة زمنيا، والتخطيط بعناية مع الوكالات والصناديق والبرامج لتراعي بشكل تام جوانب بناء قدرات الولايات. ويجري العمل أيضاً على وضع ترتيبات أكثر فاعلية لنشر موظفي الأمانة العامة للاستجابة للاحتياجات في حالات الطوارئ.

ومنذ تقريري السابق، استفادت مبادرة القدرات المدنية من المشاورات الوثيقة مع الدول الأعضاء من خلال الاجتماعات الإقليمية، والتبادلات المواضيعية، والمناقشات في لجنة بناء السلام. وانبثقت من هذه المشاورات أفكار مفيدة عديدة – مثل فهم أوسع نطاقاً بأن تجربة بلدان الجنوب التي نجحت في بناء مؤسسات تمكنت من الحيلولة دون تصعيد نزاعات قد تساعد البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الأزمات. وسيظل هذا التعاون الوثيق في غاية الأهمية، بينما نواصل عملنا لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في توفير دعم أقوى وأكثر فعالية للبلدان الخارجة من نزاعات.

أولا – مقدمة

١ – تشير الأحداث الأخيرة، بما فيها التوترات التي يشهدها جنوب السودان والسودان، وأعمال العنف والاضطرابات السياسية في كل من مالي والجمهورية العربية السورية، والتحولات الجارية في ميانمار واليمن، إلى أن الحاجة إلى القدرات المدنية، الفعالة وحسنة التوقيت، أصبحت أكثر إلحاحا، وازدادت القدرات اللازمة تعقيداً. وتظهر هذه الحالات وحالات كثيرة غيرها أن قوة ومسؤولية المؤسسات الوطنية بالغة الأهمية لنجاح الانتعاش من النزاعات أو الأزمات. وكما لاحظ فريق كبار الاستشاريين المكلف بإجراء استعراض مستقل للقدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/65/747-S/2011/85) أنه ”لا يمكن للانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام المستدام أن يتم في غياب القدرات المدنية القوية. فبدون هذه القدرات ... لن يتسنى للمؤسسات التي تتسم بالقدرة على الصمود أن تترسخ، ويبقى التهديد بتجدد العنف قائماً“. وعلى نحو مشابه، أكدت الدول الأعضاء في الجمعية العامة، ولجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن على الأهمية المحورية لبناء القدرات الوطنية لتحقيق السلام المستدام.

٢ – وبغية الاستجابة بفعالية للأولويات الوطنية لبناء المؤسسات، يتعين على المجتمع الدولي تقديم القدرات المدنية اللازمة بسرعة وفعالية. ويجب أن تكون الأمم المتحدة نفسها مجهزة بالقدرات المدنية الملائمة في الميدان، بالاعتماد على المجموعة الكاملة من الخبرات العالمية وتوظيفها بكفاءة، باعتبارها عنصراً مكملاً للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ولمواجهة هذه التحديات، كلفتُ فريق كبار الاستشاريين بتحليل سبل توسيع نطاق الخبرات المدنية لدعم الاحتياجات المباشرة للبلدان الخارجة من النزاعات في مجال القدرات الإنمائية. وفي تقريري اللاحق (A/66/311-S/2011/527)، أوضحت كيف يمكن للأمم المتحدة أن تتناول هذه الأفكار.

٣ – وقد شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٥٥ بشأن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات، الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على توسيع وتعميق مجموعة الخبرات المدنية لبناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاعات مباشرة، بما في ذلك من البلدان التي لديها خبرة في بناء السلام بعد انتهاء النزاعات أو التحول الديمقراطي. وأرحب بالتعاون الوثيق للدول الأعضاء في هذا البرنامج والخبرات التي تجلبها إليه.

٤ – وبناء على ذلك، فقد تكثفت المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسائل منذ تقريري السابق. وأجريت مشاورات إقليمية في آسيا، استضافتها حكومتا إندونيسيا والنرويج، وفي أفريقيا، استضافتها حكومة جنوب أفريقيا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، ويسّرها المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات. ومن المقرر أن تعقد اجتماعات أخرى في أمريكا اللاتينية

وبين الدول العربية، استضافت الاجتماع الأخير حكومة المغرب بالتعاون مع جامعة الدول العربية. وأبرزت المشاورات مع لجنة بناء السلام أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وعمل اللجنة في مجال تنمية القدرات الوطنية وتعبئة الموارد لبناء المؤسسات.

٥ - ويعرض هذا التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق الإجراءات ذات الأولوية المحددة في تقريري السابق، بإشراف لجنة توجيهية برئاسة رئيسة مكتبي، سوزانا مالكورا. ويعرض أيضا التحديات التي تواجه المرحلة التالية من العمل، التي تشكل جزءا هاما من برنامجي الأوسع لتقديم دعم أكثر فعالية في حالات النزاع وفي حالات ما بعد الانتعاش من الأزمات.

٦ - وسيطبق جزء كبير من مبادرة القدرات المدنية عبر مختلف الاستجابات في منظومة الأمم المتحدة في أعقاب النزاعات. وحيثما استمر وجود احتياجات إنسانية بالتوازي مع بداية الانتعاش ووضع البرامج، سيواصل العمل الإنساني الاسترشاد بمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال.

ثانيا - السيطرة الوطنية على زمام الأمور

٧ - برزت أهمية السيطرة الوطنية في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة بوضوح خلال السنة الماضية من بلدان تمر بمرحلة انتقالية. ونجحت مجموعة الدول الهشة السبع في الدعوة في بوسان بجمهورية كوريا إلى ''خطة جديدة'' لدعم التحولات الشاملة التي تسيطر عليها البلدان وتقودها، مع التسليم بأن الخروج من الهشاشة يمثل عملية سياسية طويلة تتطلب قيادة وسيطرة قطرية[(١)].

٨ - وتعتمد السيطرة الوطنية على مؤسسات قوية وشاملة وخاضعة للمساءلة. وينطوي دعم بناء المؤسسات على عملية شاملة لتحديد أولويات المهام التي تبني الثقة بين الدول والمواطنين وتساعد على ضمان تحقيق سلام دائم. وعلى نحو ما أبرزته الخطة الجديدة، فلا بد من وضع خطة عمل واحدة تحدد الأولويات بقوة، وتشمل طائفة الاحتياجات (السياسية والأمنية والإنمائية) وسياقها السياسي، وأن يكون دافعها وطنياً، وتحظى بدعم دولي موحد ومتواصل. وتبين الخطط الوطنية لبناء السلام التي وضعت مؤخرا الأهمية التي يوليها الشركاء الوطنيون لبناء القدرات في مجالات الفجوات الحاسمة الخمس في القدرات: حيث أعطت سبع من هذه الخطط المعتمَدة[(٢)] في السنتين الماضيتين الأولوية لبناء المؤسسات في تلك

(١) الخطة الجديدة للانخراط في الدول الهشة، أقرت في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، بوسان بكوريا الجنوبية (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، صفحة ١.

(٢) لتيمور - ليشتي وجنوب السودان وسيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا وهايتي.

المجالات. وتتجاوز الإجراءات المتخذة التدريبَ لتشمل إجراءات استراتيجية وقانونية وتنظيمية تتخذها الحكومات؛ والإصلاح الإداري والتنظيمي؛ والمعدات والتجهيزات؛ والتدريب وحوافز الموظفين؛ والمساءلة عن الأداء والسلامة المالية واحترام حقوق الإنسان.

٩ - ويمكن لتخطيط الأمم المتحدة أن يدعم بناء القدرات الوطنية باتباع أولويات محددة وطنيا وتعزيز حوار وطني شامل تشارك فيه الحكومة والمجتمع المدني. وعلينا أن نسلّم بأن عمليات صنع القرار الوطنية غالبا ما تحتاج إلى الوقت اللازم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات. وفيما يخص ليبيا، فقد اقترحتُ على مجلس الأمن ولاية أولية مدتها ثلاثة أشهر لضمان أن يتم التخطيط للبعثة داخل البلد بحيث يشمل الحكومة بشكل كامل، ويستند إلى فهم أعمق للاحتياجات. أما في الأطر غير المتعلقة بالبعثات، فإن الأفرقة القطرية تتشاور مع طائفة عريضة من المتحاورين من أجل بناء السيطرة الوطنية عند وضع أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتمثل عمليات تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد النزاع، التي تدعمها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بطبيعتها عملية مشتركة لا تُطلق سوى عند ضمان السيطرة الوطنية الكاملة. وعلى سبيل المثال، أُجري التقييم المشترك للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في اليمن تحت إطار تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد النزاع لإرشاد الحكومة في عملية تحديد الأولويات[٣].

١٠ - وفي حين أن الوكالات والصناديق والبرامج تؤدي دورا في تقديم الدعم لاحتياجات بناء القدرات الوطنية، فإن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة يجب أن تكون مهيأة لتلبية الاحتياجات الواقعة ضمن المهام المنوطة بها، وقادرة على التكيف مع المتطلبات المتغيرة. فعلى سبيل المثال، واجهت بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار تغيرات جذرية في بيئتها خلال عام ٢٠١١. وحتى عندما تكون السياقات الوطنية أكثر استقرارا، كما في ليبريا، تطرأ احتياجات معينة إلى خبرة مدنية متخصصة وقد تنشأ احتياجات عاجلة خلال السنة.

١١ - ويتباين القدر المناسب من التكيف مع عمليات صنع القرار الوطنية حسب المهام المنوطة بالبعثة، والسياق القطري، والطابع الانتقالي للهياكل السياسية في مرحلة ما بعد النزاع، وكذلك التقدم المحرز نحو توطيد السلام. وفي الحالات التي تشمل فيها مهام البعثة أهداف بناء القدرات أو المؤسسات يكون للمشاركة الوطنية والتكيف مع تغير الأولويات

(٣) كان تقييم الاحتياجات في اليمن مفيداً بشكل خاص في بناء قدرات القيادات النسائية، نظراً لإدراج خبرات جنسانية ومشاورات مع المنظمات النسائية وقادة الحركات النسائية في جميع مراحل العملية.

الوطنية أهمية حاسمة لتحقيق النجاح. ويتناول تنقيح المبادئ التوجيهية لعملية التخطيط المتكامل للبعثات الجاري حاليا كيفية إبراز هذه الدينامية في التخطيط للبعثة.

١٢ - وتعاني بعض القطاعات الهامة لبناء السلام من قلة الموارد في عمليات الميزنة الوطنية وما يرتبط بها من مساعدات الجهات المانحة، مثلاً في بناء مؤسسات الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية. واستكمالا لأي التزام سياسي واضح بالإصلاح، يمكن لنهج قطاعي شامل للتخطيط والميزنة أن يساعد على تحقيق أقصى قدر من توافر واستخدام الأموال، وتنسيق المساعدة، وكفالة الاستدامة، من خلال توفير التمويل المتكرر في الميزانيات الوطنية. ويجري تناول مسألة الاستدامة، على سبيل المثال، عن طريق البرنامج المشترك للعدالة والأمن في ليبريا، الذي قامت حكومة ليبريا بإعداده والذي يتماشى تماما مع برنامج ليبريا لبناء السلام. وتقوم كيانات الأمم المتحدة المعنية بوضع مذكرة عن السياسات من أجل تقديم الدعم العملي لكبار صناع السياسات في الحكومات الوطنية في تخطيط هذه النهج وتعبئة موارد مالية أكبر لها. وأنا أشجع الكيانات الميدانية للأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية من أجل تطبيق هذه النهج.

١٣ - ولقد سلّمت في تقريري السابق بالتحديات المتمثلة في دعم تطوير القدرات الوطنية في الحالات المتأثرة بالنزاعات. وطلبت إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وضع مبادئ وتوجيهات لاستخدام وتطوير القدرات الوطنية بشكل أفضل في تلك الأوضاع. فأجرى الفريق دراسة استقصائية ميدانية واسعة النطاق، أبرزت ضرورة وجود إطار على نطاق المنظومة لتوفير دعم تنمية القدرات. ويعكف الفريق على إنتاج مواد تساعد على كفالة أن يستند هذا الدعم إلى السيطرة والأولويات الوطنية، مع الاعتراف بولايات الأمم المتحدة وقواعدها. ونظرا لأن تنمية القدرات الوطنية تمثل عملية سياسية وتقنية على حد سواء، فإن التوجيه سيلبي الحاجة إلى فهم الديناميات الوطنية والمشاركة فيها والاستفادة منها؛ وإلى تصميم دعم يتناسب مع سياقه؛ وإلى إعطاء الأولوية لتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب. وسيشمل التوجيه أيضا الحاجة إلى تحقيق التوازن بين النتائج القصيرة والطويلة الأجل؛ وتقليل أي آثار سلبية محتملة للمجتمع الدولي على القدرات الوطنية إلى أدنى حد.

١٤ - وشدد فريق كبار الاستشاريين على أهمية تقييم القدرات الوطنية والاستفادة منها، على النحو الذي تقوم به بانتظام الوكالات والصناديق والبرامج. وعلى سبيل المثال، فمنذ أوائل عام ٢٠١١، اعتمد مكتب بوروندي القُطري التابع لبرنامج الأغذية العالمي على القدرات الوطنية القائمة فقدم الإرشاد لـ ٥٠ موظفا حكوميا في جمع وتحليل بيانات الأمن

الغذائي والتغذية، بغية تسليم مهام تقييمات الأمن الغذائي والإنذار المبكر إلى الحكومة. وفي أوغندا، استفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من الخبرات الوطنية لدعم مكتب رئيس الوزراء والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية في وضع نظام وطني للإمداد واللوجستيات لدعم الوقاية من الأزمات والاستجابة لها.

١٥ - وفيما يخص الاستفادة من القدرات الوطنية في عمليات حفظ السلام، يجري حاليا، استخدام موظفين وطنيين اثنين، في المتوسط لكل موظف دولي واحد. وعلى الرغم من أن الموظفين الدوليين قد يكونون ضروريين في بعض الأدوار، فإن ما يزيد على ثلثي الموظفين الدوليين يعملون في دعم البعثة، وهذه ممارسة مكلفة وتؤدي إلى ضياع فرص محتملة لبناء قدرات وطنية مستدامة تبقى بعد رحيل عمليات حفظ السلام. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٦، سيجري تناول دراسة إمكانية تنفيذ توطين وظائف الخدمة الميدانية في سياق استعراض مقرر لفئة موظفي الخدمة الميدانية. ومن الناحية العملية، فإن ذلك يعني تحديد المهام التي يمكن أن تُسنَد إلى الموظفين الوطنيين؛ وتقييم القدرات الوطنية المتاحة؛ واستعدادها لتنفيذ تلك المهام، بما في ذلك التدريب والإرشاد اللازمين؛ والتوسع، حسب الاقتضاء، في الاستعانة بمتعاقدين وطنيين. وسيدرس الاستعراض ما يمكن استخلاصه من استخدام الوكالات والصناديق والبرامج للقدرات الوطنية والكيفية التي يمكن بها نقل مهام البعثة إلى النظراء الوطنيين أثناء تقليص حجم البعثات.

١٦ - ويمكن للمشتريات المحلية الإسهام في بناء القدرات الوطنية وزيادة الآثار الإيجابية لكيانات الأمم المتحدة الميدانية. وفي هذا الصدد، يستمر اتخاذ تدابير تتفق مع مبادئ المادة ٥-١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، سيزيد تبسيط تسجيل الموردين بحلول نهاية ٢٠١٢ من أجل إتاحة الفرصة للتسجيل الأساسي للموردين المشاركين في تقديم العروض غير الرسمية؛ ومُنحت البعثات اختصاصا أوسع من حيث نطاق السلع لشراء المستلزمات الأساسية التي تصلح للمشتريات المحلية؛ ويسّر إنشاء مكتب إقليمي للمشتريات في عنتيبي بأوغندا، كمشروع رائد، عملية تحديد الموردين الجدد من المنطقة وتسجيلهم. وسيرد بالتفصيل بيان التقدم المحرز بشأن هذه التدابير وغيرها من التدابير الرامية إلى تعزيز المشتريات المحلية، بما في ذلك في البلدان الخارجة من النزاعات، في التقرير الشامل المتعلق بأنشطة الشراء الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين المستأنفة.

ثالثا – الشراكات والخبرات

١٧ – تواجه البلدان الخارجة من النزاعات أو الأزمات التحدي المتمثل في إعادة بناء المؤسسات أو تحويلها في جميع أنحاء الحكومة والمجتمع. وهذا يشكل مسعى طويل الأجل[٤] يتطلب توفر مجموعة واسعة من القدرات المدنية، التي يكون العديد منها متخصّصا للغاية. وعلى النحو الذي أكدته في تقريري السابق، فإن إيجادنا لهذه القدرات يتطلب منا إقامة شراكات مع مجموعة أوسع من الجهات التي يمكنها تقديم المساعدة وخاصة من بلدان الجنوب.

ألف – شبكات الخبرة

١٨ – أكدت المشاورات الإقليمية بشأن القدرات المدنية التي عقدت في عام ٢٠١٢ في آسيا وأفريقيا، وكذلك المشاورات التي عقدت في نيويورك بشأن سيادة القانون والعمليات السياسية الشاملة[٥]، الاهتمام الخاص الذي توليه البلدان المتأثرة بالنزاعات أو الأزمات لتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين المماثلة. وقد قدمت المشاورات العديد من الاقتراحات العملية، بما في ذلك إنشاء روابط مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع الإقرار بأن بإمكان البلدان أن تطلب وأن توفر القدرات وأن تشرك البلدان التي نفذت إصلاحات مؤسسية في سياق منع نشوب النزاعات.

١٩ – وتشمل الأمثلة العملية على تبادل الخبرات أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتصلة بربط واضعي السياسات في شمال أفريقيا بمصلحين من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية مرورا بالتحولات الديمقراطية. وشمل هذا مصر وتونس اللتين تبادلتا الخبرات مع بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك وبلدان من أوروبا الشرقية بشأن مسائل العمليات السياسية بعد الحكم الاستبدادي، ووضع دستور، والعدالة الانتقالية. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجاً لتدريب القيادات النسائية ونشرهن من السنغال والبلدان المجاورة لها للعمل كمراقبات في مراكز الاقتراع، وكفالة مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية في السنغال في عام ٢٠١٢. وقدمت البرازيل دعماً لبرنامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية في هايتي.

(٤) قدر تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ أن بناء قدرات ومؤسسات وطنية كافية يستغرق جيلا كاملاً.

(٥) استضافت البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة ومركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي المشاورات بشأن سيادة القانون المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ أما المشاورات بشأن العمليات السياسية الشاملة، فقد عُقدت في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ واستضافها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

٢٠ - ويمكن أن تكون الدول المتضررة من النزاعات التي تحتاج إلى دعم بناء القدرات في مجالات معينة من مقدمي القدرات أيضاً، اعتماداً على خبرتها في مجالات أخرى. ففي كوت ديفوار، على سبيل المثال، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تبادل الخبرات في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الدروس المستفادة، من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. والمناقشات جارية مع صندوق بناء السلام بشأن إمكانية دعم تبادل مماثل يشمل رواندا ودولاً أخرى. وفي نفس الوقت، لكوت ديفوار خبرتها الخاصة التي يمكن أن تفيد بها في مجالات من قبيل الإدارة الاقتصادية والنُظُم الانتخابية. وبالمثل، لا تزال تيمور - ليشتي بحاجة إلى الدعم لبناء مؤسساتها، ولكن لديها خبرة قيّمة في مجال تنسيق المعونة والمالية العامة وإدارة الموارد الطبيعية.

٢١ - وليست الخبرات التي تكتسبها البلدان في مرحلة ما بعد النزاع قيّمة فحسب في هذا الصدد، وإنما كذلك تجاربها في تعزيز المؤسسات ومنع نشوب النزاعات بنجاح. فبوتسوانا، على سبيل المثال، تعاونت مع ليبريا على تنمية قدرات قوة الشرطة الليبرية.

٢٢ - ويمكن للبلدان التي استفادت من التجارب الأخرى عند وضع إصلاحاتها المؤسسية الخاصة أن تتناول في وقت لاحق خبراتها مع الآخرين. ففي المغرب، على سبيل المثال، تبادل صانعو القرار على الصعيد الوطني وجهات النظر مع خبراء في العدالة الانتقالية من جنوب أفريقيا وبلدان من أمريكا اللاتينية على تشكيل لجان تقصي الحقائق، والتعويضات، وجلسات الاستماع العامة. وتبادل المغرب إثر ذلك الآراء المستخلصة من تجربته الخاصة مع أطراف أخرى، بما في ذلك مع اليمن مؤخراً. وفي جنوب أفريقيا، في حين انبثقت عملية الإصلاحات المؤسسية بالمثل محلياً، فإن المعلومات عن التجارب الأخرى، مثل المعلومات عن الإطار الدستوري للهند وعمليات العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية، قدمت مدخلات مفيدة؛ وجرى منذ ذلك الحين تبادل تجربة جنوب أفريقيا على نطاق واسع.

٢٣ - بيد أنه ليس هناك دعم منتظم كاف لهذه الأنواع من التبادلات، التي تتم أساساً، وليس حصرياً، فيما بين بلدان الجنوب. ولئن أظهرت المشاورات مع الدول الأعضاء أن لتلك الدول قدرات وخبرات غير مستغلة يمكن أن تتبادلها، على نحو ما تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فغالباً ما يكون ثمة نقص في المعارف الموثقة عن مكمن هذه القدرات والخبرات.

٢٤ - وتواجه بعثات الأمم المتحدة أيضاً تحديات في العثور على القدرات المدنية المتخصصة التي تحتاج إليها للوفاء بولاياتها المتنوعة المتزايدة. فغالباً ما تكون هذه القدرات مطلوبة على أساس محدود زمنياً لأداء مهام محددة تحديداً دقيقاً. وفي هذه الحالة، قد يتطلب الأمر

استكمال القدرات الداخلية بقدرات إضافية متخصصة تُستخدم على أساس مرن، وعندما تطلبها الحكومات وسائر مقدمي الخدمات المعنيين.

٢٥ - وفي بعض المجالات، ولا سيما المجالات التي يتغير الطلب عليها وتُدعى فيها الأمم المتحدة إلى توفير قدرات عالية التخصص أو تقتضي خبرة متعمقة في إدارة الإصلاحات المؤسسية، يكمن التحدي في تحديد مكان هذه القدرات، وهي نادرة والطلب عليها مرتفع. ففي مجال سيادة القانون، على سبيل المثال، يركز الدعم الذي تقدمه الشرطة الآن على بناء المؤسسات بقدر ما يركز على أداء الشرطة لمهامها. وهذا يتطلب خبرة متخصصة في مجالات محددة. ومثل هذه المهارات هي اختصاصات محدودة في أعمال الشرطة، حيث غالباً ما يضطلع مدنيون خبراء في أعمال الشرطة بتسيير إدارة معلومات الشرطة، والاتصالات، والهياكل الأساسية، والمشتريات والشؤون المالية، والطب الشرعي وسائر النُظُم ذات الصلة. ولهذا السبب جزئياً واجهت بعثتا كوت ديفوار وليبريا تحديات للاستجابة إلى الطلبات الوطنية من أجل الحصول على المساعدة في مجال الخبرة في الطب الشرعي ونُظُم التخطيط والإدارة والمساءلة. ولأداء هذه الوظائف، من الضروري الحصول على مجموعة واسعة من الخبرات، بما في ذلك خبراء تطوير الشرطة أو الأكاديميين والمدربين أو المتقاعدين ذوي المهارات المناسبة أو المدنيين العاملين مع وزارتي الداخلية أو المالية. ويتمثل التحدي الإضافي في الحاجة إلى المهارات المتعلقة بالتوجيه وتقديم المشورة التي تضطلع إدارة عمليات حفظ السلام بوضع مواد تدريبية ومبادئ توجيهية من أجلها.

٢٦ - وتشكّل الخبرات الجنسانية مجالاً آخر يلزم أن تكون الأمم المتحدة قادرة فيه على الوصول إلى القدرات المناسبة لضمان تلبية احتياجات المرأة بقدر كاف في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ففي استعراض جرى مؤخراً بشأن كيفية هيكلة الخبرات الجنسانية ونشرها في سياقات ما بعد النزاع، التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تبين أنه لا يوجد نهج على نطاق المنظومة لتحديد الخبرات الجنسانية اللازمة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. فمن اللازم توخي نهج أكثر انتظاماً لنشر قدرات كافية من أجل التنفيذ الفعّال للتعهّدات المتصلة بالمرأة والسلام والأمن. وأشار الاستعراض أيضاً إلى أن الاتجاه السائد تمثل في تركيز الخبراء الاستشاريين المعنيين بالقضايا الجنسانية في وحدات الشؤون الجنسانية في الميدان؛ وأوصى عوضاً عن ذلك بأن تكون الخبرات الجنسانية جزءًا لا يتجزأ من قطاعات بناء السلام الرئيسية وأن توضع القدرات الاستشارية العليا للقضايا الجنسانية في مكاتب كبار

القادة الميدانيين. وقد طلبت إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع الكيانات ذات الصلة في المنظومة من أجل الدفع قُدُماً بهذه الاستنتاجات.

٢٧ - ونحن نعمل، كخطوة أولى نحو الوصول إلى هذا النطاق الواسع من القدرات وتيسير الشراكات الجديدة التي يمكن نشر هذه القدرات عن طريقها، على استحداث منبر إلكتروني، يُسمّى ''كاب ماتش'' (CAPMATCH)، يهدف إلى تحقيق تطابق أفضل بين العرض والطلب المتعلقين بالقدرات المدنية المتخصصة في البلدان الخارجة من النزاعات أو الأزمات، مع التركيز على الثغرات الخمس الجوهرية في مجال القدرات. ويمكن للمشاركين التسجيل بصفتهم طالبين أو مزودين للقدرات أو كليهما. ثم يعرض المنبر حالات مطابقة محتملة ليتابعها المشاركون.

٢٨ - ويهدف المنبر إلى توفير مصدر للمعلومات بسيط وشفاف لمساعدة مقدمي وطالبي القدرات على الربط الشبكي. وسيكون متاحاً للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وبعثات الأمم المتحدة والمكاتب الميدانية والوكالات والصناديق والبرامج، وكذلك سائر الشركاء المحتملين، مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات التدريب وإعداد قوائم المرشحين. ومن أجل تجنب المشاكل المتعلقة بحفظ قائمة مستكملة على الصعيد العالمي، تقوم كل منظمة بإدارة قائمة القدرات المتاحة الخاصة بها؛ ولن يسجل الأفراد مباشرة. وفي حين يمكن أن يوفر المنبر مصدراً إضافياً للقدرات النادرة أو المتخصصة التي تحتاجها المكاتب الميدانية للأمم المتحدة، فإنه لا يمثل آلية لاختيار الموظفين ولا يؤثر في إجراءات التوظيف المعمول بها في الأمم المتحدة[٦].

٢٩ - وجرى تصميم المنبر لتشجيع المزيد من التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تتمتع بخبرة مباشرة في مجال الإصلاحات المؤسسية لبناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع أو منع نشوب النزاعات، ولا سيما من جنوب الكرة الأرضية. وبينما كشف عملنا عن أن مثل هذه القدرات والخبرات المطلوبة متوفرة إلى حد كبير لدى الدول الأعضاء[٧]،

(٦) ستشمل إجراءات العناية الواجبة للمنبر التحقق مع الدول الأعضاء من أن المنظمات الحكومية التي تسعى إلى التسجيل هي وكالات حكومية معتمدة وتطبق آليات الانتساب التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حالة تسجيل منظمة غير حكومية.

(٧) أعربت بالفعل عدة دول أعضاء عن رغبتها في تبادل الخبرات المتعلقة ببناء المؤسسات أو الإصلاحات في المنبر. وقد تكون أيضاً مثل هذه القدرات متاحة لدى منظمات التدريب وإعداد قوائم المرشحين. فعلى سبيل المثال، تمتلك القدرة الأفريقية المدنية على الاستجابة لعمليات دعم السلام قائمة مرشحين احتياطية تضم زهاء ٧٠٠ خبير أفريقي، لما نسبته ٤٠ في المائة منهم خبرة مباشرة في مجالي الإنعاش بعد انتهاء النزاع وبناء السلام.

فقد بات من الواضح أن إدراجها كاملة في المنبر سيتطلب وقتاً وجهداً كبيرين. ويصدُق هذا بشكل خاص على الدول الأعضاء التي لم توثق بعدُ خبراتها أو على الدول التي لم تنشئ بعدُ آليات لتقاسم خبراتها مع الآخرين.

٣٠ - ويدير المنبر فريق القدرات المدنية حالياً ويتم دعمه عن طريق التبرعات. واعتماداً على الدروس المستفادة من المرحلة الأوّلية، أعتزم تقديم مقترحات إلى الجمعية العامة بشأن إدارته وتشغيله في المستقبل.

باء - التمويل لبناء المؤسسات الوطنية

٣١ - أكدت المناقشات مع الشركاء الوطنيين والمكاتب الميدانية للأمم المتحدة النقطة التي أثارها فريق كبار الاستشاريين ومؤداها أن التمويل والخبرة غالباً ما يصعب تعبئتهما لبناء المؤسسات الوطنية. وقد أكد العديد من البلدان من جنوب الكرة الأرضية ضرورة تقديم الدعم المالي القوي لتعزيز المؤسسات الوطنية، بما في ذلك للمساعدة في تمويل التبادل بين بلدان الجنوب. وجعلت لجنة بناء السلام أيضاً من هذا الموضوع بؤرة المناقشات التي جرت مؤخرا.

٣٢ - وقد برز عدد من نماذج التمويل المبتكرة لدعم الشراكات في بناء المؤسسات، مثل العروض التي تقدمت بها بلدان من جنوب الكرة الأرضية لتمويل تبادل الخبرات بصفة جزئية ويُستكمل بتمويل ثلاثي من بلدان مانحة. فعلى سبيل المثال، اشتركت غانا وهولندا في دعم تعزيز القدرات المؤسسية لدائرة الهجرة في ليبريا، فوفرت غانا الخبرات في مجال التدريب وتسهيلات استكملت بتمويل هولندا للمشروع. وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع مثل هذا الترتيب في العديد من البلدان، بما في ذلك الشراكة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان.

٣٣ - ويسعى صندوق بناء السلام بالفعل إلى تحديد أولويات الدعم لبناء المؤسسات في المقترحات الوطنية. وقد بينت بعض الحالات إمكانية إقامة شراكات أوثق مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الكيانات لدعم البرامج الطويلة الأجل لبناء المؤسسات، مثل العمل المشترك بين صندوق بناء السلام والبنك الدولي لتمويل البرنامج المشترك للعدالة والأمن في ليبريا ومبادرة الحلول الانتقالية في شرق السودان، وهو جهد جماعي اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والشركاء الوطنيون، يهدف إلى تحسين فرص كسب العيش وتنويعها للاجئين المقيمين لفترة طويلة، مع تنمية قدرات الحكومات المحلية والسيطرة الوطنية على زمام الأمور. ويقوم مكتب دعم بناء السلام بتنفيذ مشروع يموله الاتحاد الأوروبي ويهدف إلى تعزيز معلومات المعونة

وتنسيقها من أجل بناء السلام. ويتضمن المشروع دعم وتمويل عمليات التبادل مع بلدان من جنوب الكرة الأرضية حيث تعد معلومات المعونة وتنسيقها أكثر تقدماً.

٣٤ - ويشكل هذا التمويل الطوعي المصدر الوحيد للتمويل الخارجي من أجل بناء المؤسسات الوطنية خارج أُطر البعثات. وفي أُطر البعثات، يمكن أن تتيح هذه الشراكات برنامجاً أكثر شمولاً لدعم المؤسسات الوطنية وإرساء أُسُس لاستمرار الدعم، الذي سيغدو ضرورياً عند سحب البعثات. فعلى سبيل المثال، دخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون للتصدي للتحديات التي تطرحها الموارد الطبيعية، بما في ذلك دعم التعاون بين وكالة سيراليون لحماية البيئة ومعهد الجنوب الأفريقي للتقييم البيئي.

٣٥ - وسأواصل العمل على تحديد إمكانيات توسيع سُبُل تمويل بناء المؤسسات الوطنية، وخاصة التبادلات بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المتصلة بالثغرات الخمس الجوهرية. وسيشمل هذا العمل التنسيق مع لجنة بناء السلام، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين بشأن كيفية سد الثغرات، وتحسين اتساق المساعدات وفعالية تكاليفها، وتحقيق أفضل النتائج.

جيم - المساءلة

٣٦ - في تقريري السابق، عرضْت نظاماً لمراكز التنسيق العالمية من شأنه أن يساعد على توفير القدرات الأكثر قابلية للمساءلة والتنبؤ في مجالات نقص القدرات الحاسمة الأهمية. وقد وُضِعَت حالياً بعض المبادئ العامة. وترتكز المبادئ على نظام للمساءلة ''ذي مستويين'': مراكز التنسيق في المقر تتولى تحديد المعلومات والخبرات والمعارف في قطاعها وتكفل توفير القدرات الملائمة في الوقت المناسب تلبيةً للطلبات المقدمة على المستوى القطري (مثلاً توفير أشخاص، أو تقديم معارف ومشورة بشأن التقييمات والتخطيط والشراكات والتمويل). ويمكن إيفاد بعض الخبراء من الكيان الذي يؤدي دور مركز التنسيق، بينما يمكن الحصول على بعض الخبرات المطلوبة من كيانات ومنظمات أخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها. وتبقى مسؤولية مهام البرمجة والتنفيذ على المستوى القطري على عاتق كيانات الأمم المتحدة في الميدان، ويتولى تنسيقها ممثليَّ الخاصين أو المنسقين المقيمين.

٣٧ - واعتُبِرَ قطاع سيادة القانون[٨] المجال التنفيذي الذي يستدعي على وجه العجل تطبيق ترتيبات مراكز التنسيق العالمية الجديدة عليه، نظراً لارتفاع الطلب من جانب الدول الأعضاء على خدمات الأمم المتحدة، وللتصوُّر السائد بأن الترتيبات القائمة لم تحقق ما يلزم من الوضوح والقدرات والمساءلة لتوفير الدعم في هذا المجال الهام. وبعد استعراض عدد من الخيارات المختلفة للترتيبات المؤسسية المعززة، قرَّرْت أن تشترك إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بمسؤولية مركز التنسيق العالمي عن قطاع سيادة القانون (الشرطة والعدالة والإصلاحيات) في حالات ما بعد النزاع وحالات الأزمات الأخرى.

٣٨ - وفي إطار الترتيب المذكور، تشترك إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مسؤولية الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة على المستوى القطري التي توجَّه من خلال كيانات الأمم المتحدة في الميدان وفي المحاسبة عليها. وستولى الأولوية لكفالة التعاون بشكل أوثق بين الإدارة والبرنامج الإنمائي والشركاء الرئيسيين الآخرين من خلال الاشتراك على المستوى القطري في أنشطة التقييم والتخطيط والبرمجة والرصد. وستتواصل الإدارة والبرنامج الإنمائي مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية وما لديها من قدرات في قطاعات الشرطة والعدالة والإصلاحيات، وذلك لتوفير دعم منسق بالاستفادة من شتى مواطن القوة والقدرات وشبكات الخبرة النسبية لديها. وسيولى اهتمام خاص إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نظراً لأهمية دعم العمليات وتقييم التقدم المحرز في نظام العدالة الجنائية في ولايتيهما، وإلى الأدوار والولايات المتخصصة المنوطة بوكالات مثل اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ولإدارة الشؤون السياسية، في سياق البعثات التي تقودها تلك الإدارة. وقد طلبتُ إلى نائب الأمين العام أن يستعرض الترتيبات المؤسسية القائمة في مجال سيادة القانون الأوسع نطاقاً، التي سيجري في إطارها تحديد العلاقة الملائمة بين مركز التنسيق العالمي والكيانات وفرق العمل وآليات التنسيق الأخرى.

٣٩ - وتعكف إدارة عمليات حفظ السلام والبرنامج الإنمائي على جمع الموظفين في مكتب مشترك لتوفير الدعم ولتشكيل مقر مركز التنسيق العالمي. وسيساعد هذا المكتب المشترك على تهيئة جو من الشراكة والتعاون ويسهل تقديم الدعم بمزيد من الفعالية على المستوى القطري، بما في ذلك البرمجة المشتركة. ولهذا السبب ينبغي أن ينعكس هذا المكتب المشترك،

(٨) لأغراض هذا التقرير، يشمل قطاع سيادة القانون المجال الضيق نسبياً لقطاعات الشرطة والعدالة والإصلاحيات. ويشمل قطاع العدالة الجهاز القضائي ونظم تسوية المنازعات غير الرسمية، مثل الآليات المجتمعية المستخدمة في تسوية منازعات الأسر والأراضي والممتلكات. وينظر في المساهمات المقدمة للعمليات الدستورية في إطار أحد مجالات النقص الهامة وهو ''العمليات السياسية الشاملة''.

حيثما أمكن، في الترتيبات المشترِكة الموقع في الميدان. وقد قررت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً جمع الموظفين في مكتب مشترك، بينما أعرب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن اهتمامه بالتعاون في مجالي البرمجة القطرية وتحليل البيانات.

٤٠ - وتعكف إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع خطة عمل مشتركة ونهج تمويل مشترك يهدف إلى تحسين الاتساق والشفافية في التمويل ويمكِّن مركز التنسيق العالمي من دعم هذا القطاع من الطلب المتزايد. وإني أحث الدول الأعضاء على دعم هذا النهج حتى ترتكز الجهود المتضافرة التي يُنتَظَر اكتسابها من هذه الترتيبات للمقار الجديدة على نهج استراتيجي منسق على المستوى القطري وعلى تمويل كاف للأنشطة والبرامج.

٤١ - وبينما يجري العمل قدما على إنشاء مركز التنسيق العالمي، أعتزم مواصلة إطلاع الدول الأعضاء على أي تطورات تستجد فيما يتعلق بتشغيل الترتيبات، من خلال سبل من بينها مجالس الإدارة الملائمة. وأعتزم أيضاً أن أتعلم دروساً من إنشاء مركز التنسيق العالمي وأن أطبقها في مجالات نقص القدرات الهامة.

٤٢ - وسيتولى كبار القادة المسؤولية وسيحاسبون عن كفالة استجابة مراكز التنسيق العالمية إلى طلبات المساعدة المقدمة على المستوى القطري. وأنتظر منهم أن يلتزموا بقياس هذه الخدمة قياساً شفافاً موجهاً باحتياجات البلد، وأن يعربوا بوضوح عن هذه المسؤولية في عقود الإدارة الخاصة بهم. ومن المنطلق نفسه، التزمت في تقريري السابق بأن أُحمِّل كبار القادة في الميدان المسؤولية فيما يتعلق بالأهداف المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وتنص المبادئ التوجيهية لعقود الإدارة الخاصة برؤساء البعثات بالفعل على المساءلة فيما يتعلق بالأهداف المشتركة. وتقتضي الأطر الاستراتيجية المتكاملة التي تتضمن أهدافاً اتفق عليها بين عدة أطراف إجراء قياس موضوعي للأداء في هذا المجال، حسب الاقتضاء، وينبغي استخدامها وفقاً لذلك.

٤٣ - وبالمثل، فإن اشتراك قادة الهيئات الميدانية للأمم المتحدة في تحمل المسؤولية أمرٌ حاسم الأهمية، وينبغي للمساهمات المفضية إلى تحقيق الأهداف المشتركة أن تشكل جزءاً من النظام الذي تتبعه كل وكالة في تقييم أداء كبار القادة في الميدان. وينبغي استعراض تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة بانتظام في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حتى تواكب هذه الأداة الهامة كل جديد؛ وقد طلبْت إلى الرؤساء التنفيذيين للهيئات والصناديق والبرامج التعجيل بالتنفيذ.

٤٤ - وتطرق فريق كبار الاستشاريين إلى مسائل التوازن بين الجنسين في ملاك موظفي الأمم المتحدة في تقريره، ودعا إلى زيادة مساءلة كبار القادة الميدانيين فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتبين بيانات جديدة واردة من ١٠ كيانات تابعة للأمم المتحدة[٩] أنه في المناطق المتضررة من التراعات، يتخلف معدل تنفيذ هدفنا العام المتمثل في شغل النساء لـ ٣٠ في المائة من مناصب صنع القرار. وفي سبعة من تلك الكيانات، شكلت النساء نسبة تقل عن ٢٥ في المائة من مناصب الإدارة العليا. وعلى نطاق بعثات الأمم المتحدة، لا تشغل النساء إلا وظيفتين من أصل ١٧ وظيفة برتبة وكيل الأمين العام، ووظيفة واحدة من أصل ٤٤ وظيفة برتبة مد-٢. وما زلت ملتزماً بتحسين هذه النتائج، وقد أعطيت توجيهات لإدارة الدعم الميداني بأن تستعرض هذا الوضع بالتشاور مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأن ترفع إليَّ تقريراً في عام ٢٠١٣ يتضمن توصيات محددة لتحقيق ذلك. وكما طلبت في تقريري السابق، تعكف هيئة الأمم المتحدة للمرأة على العمل مع إدارة الشؤون الإدارية لتعزيز مساءلة كبار القادة بالأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في مرحلة ما بعد التراع.

رابعاً - سرعة الأداء المالي والإداري

٤٥ - في تقريري السابق، أكدت أهمية الدعم المقدَّم في حينه لبناء القدرات في البلدان الخارجة من التراع، من أجل تفادي خطر الانتكاس إلى حالة التراع وما يترتب على ذلك من حاجة إلى توفير القدرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة. وما زلت أعتقد أن الكثير من التحسينات اللازمة يمكن أن يتم داخل الإطار التنظيمي الحالي.

ألف - التخطيط والميزنة

٤٦ - تتسم قدرة بعثات الأمم المتحدة على التكيف بالأهمية لأن ظروف التشغيل تتغير في البيئات المتقلبة في مرحلة ما بعد التراع، مما ينشئ الحاجة إلى تعديل الميزانيات التي أعدت قبل بداية سنة الميزانية بعام تقريباً. وكما هو مبين في الفقرة ٦٢ من تقريري السابق، تتيح الترتيبات الحالية بالفعل مجالاً لإعادة توزيع المخصصات، عند الضرورة، بعد أن تكون الميزانية قد اعتُمِدَت. وسعياً إلى ضمان إدراك كبار المديرين لذلك إدراكاً كاملاً، أحيط الممثلون الخاصون علماً بالمسؤولية عن تحديد التغييرات اللازمة لتنفيذ الولايات بفعالية أكبر،

(٩) إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

والمعايير التي يمكن في إطارها إجراء التعديلات. وستُدرَج هذه المعلومات في برامج تدريب رؤساء البعثات وأفرقة القيادة العليا التابعة لهم.

٤٧ - ويتمثل أحد العوامل الأخرى في حاجة البعثات إلى المشاركة في عمليات تتولى جهات وطنية زمامها ودعم تلك العمليات التي لا تتماشى بالضرورة مع الجداول الزمنية لميزانية الأمم المتحدة. وسواء كان السبب هو تغيُّر التقييم الداخلي للبعثة بشأن أفضل السبل لتنفيذ الولاية أو التغييرات الطارئة على الاحتياجات الوطنية، فإنه يلزم البعثات أن تكون قادرة على التكيف مع الاحتياجات والفرص المتغيرة في مجالات من بينها مزيج القدرات المدنية.

٤٨ - وتسلّم الجمعية العامة بأنه لا يمكن أن تُحدَّد مقدماً جميع الاحتياجات من القدرات تحديداً كاملاً، كما تبين موافقتها على مخصص الخدمات الاستشارية في ميزانية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. فالميزانية تقدم تمويلاً لحجم تقديري من الخدمات، مما يمكِّن من توفير خبرات متخصصة تلبي الاحتياجات في مجموعة من المجالات المواضيعية، طبقاً لما اتُّفِق عليه مع حكومة ليبيا. ونظراً لأن المخصص مالياً، يصبح باستطاعة المديرين تعديل مزيج الخبراء في إطار مستوى الموارد المعتمدة.

٤٩ - أما قدرة البعثات على التعديل فيما يتعلق بالشكل الرئيسي للقدرات المدنية في البعثات - الوظائف - فإنها أكثر تعقيداً. ومن منظور الميزانية، يُعامَل بند الموظفين المدنيين بوصفه مبلغاً مالياً وكمجموع لجميع الوظائف التي اعتُمِد كل منها لغرض معين. وفي إطار هذه الترتيبات، ثمة حاجة إلى ضمان أن تُجرى التعديلات في تشكيل القدرات في إطار المستويات المالية المعتمدة، وبخاصة خلال الفترة الأولى من عمل البعثة، حين تكون الاحتياجات غير مستقرة.

٥٠ - وقد أوصى فريق كبار الاستشاريين، لغرض تحقيق الاستجابة اللازمة للاحتياجات المتغيرة من القدرات المدنية، بأن يؤذَن لرؤساء البعثات بإعادة توزيع نسبة ٢٠ في المائة من الاعتماد المخصص للموظفين المدنيين. وبدلاً من اقتراح أي عتبة محددة للتعديل، أعتقد أن المسألة الرئيسية هي تيسير التغيير في مزيج القدرات، عند الاقتضاء، لدعم المهام التي صدر بها تكليف في البيئات الميدانية الدينامية. وعلى وجه التحديد، أود أن أؤكد لرؤساء البعثات مسؤوليتهم عن رصد تطور الاحتياجات من القدرات المدنية وإجراء التعديلات اللازمة في مزيج القدرات ونوعها، مع تطبيق الإجراءات المتبعة فيما يتعلق بإعادة توزيع الموارد بين فئات النفقات وداخلها. وسيتم الإبلاغ عن أي تغييرات تُجرى في تقرير الأداء، وسيعرض الأمر على الجمعية العامة إذا لزم الإبقاء على تلك التغيرات في سياق الميزانية المقترحة اللاحقة. وعلاوة على ذلك، ستتضمن الميزانيات المقبلة أفراداً مقدمين من الحكومات في فئة

نفقات الموظفين المدنيين، وليس في فئة التكاليف التشغيلية. وهذا من شأنه أن يتيح عرض موارد القدرات المدنية بشفافية أكبر ويسهِّل من إجراء التعديلات فيما بين البنود الفرعية.

٥١ - وفي المواضع التي ما زال فيها تحديد الاحتياجات من الموظفين قيد النظر، قد يكون من الأنسب تقديم مقترحات للمساعدة المؤقتة العامة بدلا من إنشاء الوظائف، كأحد التدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق التوازن بين حاجة الجمعية العامة إلى النظر في الهيكل التنظيمي لأي عملية من عمليات حفظ السلام واحتياجاتها من الموظفين، وبين الحاجة إلى استيعاب التغييرات التي تطرأ أثناء تنفيذ الميزانية. وهذا من شأنه أن يسهِّل إدارة الاحتياجات من القدرات في إطار المستويات المالية المعتمدة.

٥٢ - ولقد تعهدت في تقريري السابق بصقل نموذج التمويل الموحد لدى تطبيقه في السنة الأولى لأي عملية جديدة لحفظ السلام، كي يغطي صراحةً تكاليف التغييرات في مزيج القدرات المدنية. وحيث إن الجمعية العامة قررت في قرارها ٢٦٤/٦٦ أن يراعي أي تطوير آخر في نماذج التمويل الموحدة نتائج تقييم أول تطبيق لتلك النماذج في إعداد الميزانية الأولية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فلن تقدَّم توصيات في الوقت الراهن. ومع ذلك، فإني أعتقد أن المبادئ التي يرتكز عليها نموذج التمويل الموحد توفر بشكل أفضل القدرة على التكيف اللازمة لتغيير مزيج القدرات في مرحلة بداية البعثة. وأعتزم تناول هذه المسألة بمزيد من التحليل ومعالجتها في سياق تقييم تجربة تطبيق نموذج التمويل الموحد الذي سيُقدَّم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، في سياق التقرير المرحلي عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني.

٥٣ - وفيما يتعلق بالولايات التي تركز على الدعم المقدم للعمليات الوطنية وبناء القدرات ذات الصلة، سأعمل على ضمان عمل البعثات على نحو وثيق مع مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز اتباع نهج متكامل إزاء تنفيذ هذه الجوانب من الولاية. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يُدرَك لدى وضع ميزانيات البعثات التي تدعم العمليات وبناء القدرات الوطنية أنها قد تحتاج إلى مزيج أوسع نطاقاً من العناصر بقدر أكبر من بعض المجالات الفنية الأخرى للبعثة التي تقتصر الاعتمادات المرصودة لها في الميزانية في كثير من الأحيان على بند الموظفين.

باء – الحصول على القدرات

٥٤ – تحدد الفقرات من ١٧ إلى ٢٦ أعلاه الظروف التي تحتاج إلى مجموعة من القدرات المدنية في حالات ما بعد النزاع، وأهمية الخبرة المتخصصة أو ذات الصلة بالسياق، مثل خبرة البلدان الأخرى في الانتقال والإصلاح. وتحتاج بعثات الأمم المتحدة الميدانية إلى طرائق تُمكِّنها من الحصول على الخبرة اللازمة. وتستند التدابير الأخرى التي أتوخاها على السياسات والطرائق القائمة بالفعل.

٥٥ – ومن الواضح أن نشر الموظفين هو الوسيلة الرئيسية لتزويد البعثات بذوي الخبرة المدنية. ومع ذلك، فغالبا ما تكون هناك حاجة إلى الخبرة المتخصصة في الوقت المناسب والتي قد تكون قاصرة على بلد بعينه أو منطقة بعينها أو مهام متخصصة لا يوجد احتياج مستمر إليها في الأمانة العامة، أو قدرات لا تتوفر بسهولة داخل الأمم المتحدة، لا سيما حين تكون الاحتياجات عاجلة و/أو حساسة من حيث التوقيت. ومن الأمثلة على ذلك نشر خبراء في الإصلاحيات من الأردن كأفراد مقدمين من الحكومة إلى ليبيا لمهام قصيرة الأجل، لدعم الإصلاح المؤسسي في دائرة الإصلاحيات الليبية، وذلك تمشيا مع نهج بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المتمثل في الاستفادة من القدرات الخارجية لمساعدة محددة وذات وقت محدود.

٥٦ – ويتمثل أحد السبل المهمة لتوسيع مجموعة الخبرات المتخصصة في الاستفادة على نحو أكثر فعالية من الخبرات ذات الصلة لدى الدول الأعضاء في بناء المؤسسات والإصلاح. ولذلك أتوخى مزيدا من الاستفادة من الأفراد المقدمين من الحكومات بوصفهم خبراء موفدين في بعثات لمهام تخصصية محددة الوقت وليست مطلوبة على أساس مستمر في الأمانة العامة أو ليست متاحة بسهولة، دون أي توقع بمشاركة طويلة الأجل مع الأمم المتحدة. ويستند هذا الأسلوب على ترتيبات الحصول على ضباط الشرطة، والتي تقوم بموجبها الحكومات المقدِّمة بدفع المرتب في حين تدفع الأمم المتحدة بدل الإقامة المخصص للبعثة وتكاليف السفر، وينطبق ذلك أيضا على الإصلاحيات والخبرات القضائية. ويمكن أن يستخدم هذا الأسلوب أيضا للحصول على الخبرة المدنية المتخصصة الأخرى، التي سيجري طلبها عن طريق مذكرات شفوية.

٥٧ – ومن أجل تلبية الحاجة التي أعربت عنها الجمعية العامة[١٠] إلى مزيد من الوضوح في مقترحات الموارد ومعايير تحديد ما إذا كان ينبغي استقدام الأفراد المقدّمين من الحكومات والمتمتعين بمركز الخبراء والموفدين في البعثات، فسوف أضع مبادئ توجيهية لتنظيم استقدام

(١٠) اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٤/٦٦ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع (انظر A/66/718، الفقرة ٥٨).

هؤلاء الموظفين لضمان اتّباع نهج واضح وثابت في الأمانة العامة في هذا الشأن، وسأقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية.

٥٨ - وفي الحالات التي تدعو الحاجة فيها إلى الحصول على الكفاءات والتي يكون أفضل سبيل للحصول عليها من الدول الأعضاء في شكل أفرقة متكاملة بدلا من أفراد، أود أن أطلب أيضا إبداء الاهتمام من خلال مذكرة شفوية بغرض إجراء ترتيبات مع الدول الأعضاء المعنية على أساس الترتيبات المالية نفسها التي تطبق على فرادى العاملين المقدمين من الحكومات. وأعتزم تقييم إمكانية إجراء ترتيبات للحصول على الخبرة المتخصصة من المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأفريقي، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة.

٥٩ - ويعد الاستشاريون وسيلة أخرى معروفة للخبرة المتخصصة. والعمل جار الآن لإطلاق قاعدة بيانات مركزية للخبراء الاستشاريين، سيجري البدء في تطبيقها في مختلف مراكز العمل في عام ٢٠١٣. وسوف توفر منبرا للتعاقد مع فرادى الاستشاريين على نطاق عالمي على نحو يتسم بالشفافية واليُسر، ويمكن أن تدعم الفرز المسبق للخبراء في المجالات المواضيعية التي تحتاج إليها البعثات، وذلك لتسهيل الحشد السريع للخبرات. وسيتيح ذلك زيادة فرص الحصول على الخبرات والتجارب من بلدان الجنوب.

٦٠ - وهناك تدبير آخر من شأنه تعميق الشراكات وتيسير الحصول على الخبرات المتخصصة اللازمة يتمثل في اتخاذ ترتيبات دائمة مع المشرفين على إدارة القوائم لحشد الخبرات للقيام بأدوار متخصصة ممن لا تعتزم الأمم المتحدة استقدامهم مباشرة، أو لاحتياجات متخصصة وقصيرة الأجل وعاجلة. وتحتفظ كيانات مثل قدرة الاستجابة المدنية الأفريقية لعمليات دعم السلام والمجلس النرويجي للاجئين بقوائم للخبرات المتخصصة التي يمكن نشرها في وقت قصير، ويملأ بعض مقدمي القدرات قوائمهم بخبراء من الشمال والجنوب معاً. وفي حين أن تلك الترتيبات المنظمة وُضِعت لدعم الاستجابات الإنسانية، فإنها لا تطبق في حالة البعثات الميدانية. ومع مراعاة الحاجة إلى الحصول على الخبرات المتنوعة ذات الصلة من بلدان الجنوب، فإنني أعتزم وضع إجراءات لتفعيل ترتيبات دائمة من هذا القبيل، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

٦١ - وتتعلق مسألة الميزة النسبية بتوجيه الموارد إلى الجهة الفاعلة الأفضل تجهيزا لأداء المهمة التي تكلف بها. ويتطلب هذا مراعاة الأدوار المؤسسية والسياقات المحددة على السواء. وكخطوة في هذا الاتجاه، وإيمانا بأن تحديد الكيان الأفضل تجهيزا للقيام بمهمة ينبغي أن يبدأ خلال التخطيط الأولي للبعثة، سيهدف تنقيح المبادئ التوجيهية لعملية تخطيط البعثات المتكاملة إلى زيادة مساعدة مخططي البعثات المعنية على تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل

كيان، والموارد اللازمة لتنفيذها. وفي هذه الأثناء، وبينما يبدأ تخفيض بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ مجموعة صغيرة من الأعمال التي كلفت بها لبناء القدرات بالنيابة عن تلك البعثة. وينبغي أن يوفر ذلك دروسا للمستقبل.

٦٢ – وفيما يتعلق بتسهيل تدفق الموارد المالية، يسرني أن أعلن أن الأمانة العامة قد وقّعت اتفاقا يمكِّن صندوق بناء السلام من دعم الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، يجري اتخاذ خطوات في الأمانة العامة لترشيد وتنفيذ جدول لمعدلات تكاليف دعم البرامج يتسم بسهولة الفهم والشفافية ويستند إلى معايير محددة بوضوح. ووفقا لهذا الجدول، سوف تحسب على التبرعات للصناديق الاستئمانية التي تديرها البعثات المتكاملة معدلات تكاليف الدعم السارية على المساهمات المقدمة لدعم البرامج المشتركة بين الوكالات وبرامج ''توحيد الأداء'' وللتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، التي تنطبق عليها ترتيبات سارية مشتركة بين الوكالات. ويبلغ المعدل الحالي ٧ في المائة.

جيم – نموذج لحالات الطوارئ العامة للمنظمة

٦٣ – أوصى فريق كبار الاستشاريين بوضع نموذج يمكِّن من نشر موظفي الأمانة العامة على نحو أكثر سرعة وموثوقية لمواجهة ''حالات الطوارئ العامة''. وقد تعهدتُ في تقريري السابق باتّباع التوصية بوضع قائمة بموظفي الأمانة العامة المدربين والذين يمكن نشرهم سريعا، كإجراء لتعزيز قدرتنا على الاستجابة لحالات الطوارئ.

٦٤ – وقد وضعت الهيئات الإنسانية بالأمم المتحدة ترتيبات للشروع في الاستجابة للطوارئ وتعبئة الموارد ونشر الأفراد في حالات الأزمات. وفي ظروف أخرى، وجد التحليل الذي أُجرِي في الأشهر الماضية أن الأمانة العامة غالبا ما تواجه صعوبة في نشر عدد كاف من الموظفين بسرعة عند حدوث أزمة. وحيثما وجدت القدرة، فغالبا ما لا يتم تحديدها بسرعة كافية، وعندما يتم تحديدها، فغالبا ما يكون المديرون مترددين أو مبطئين في الإذن بنشر موظفيهم. ومن أسباب ذلك عدم التخطيط لعمليات نشر الموظفين أو توقعها. ويرتبط سبب آخر بصعوبة إعادة شغل الوظيفة الشاغرة الناتجة عن ذلك[١١]. وحتى عندما يتم نشر القدرات، فلا يمكن في بعض الأحيان الاحتفاظ بها في مواقعها لمدة كافية.

(١١) يتمثل التحدي الأساسي في إعادة شغل الوظائف التي شغرت بسبب سفر الموظفين عندما لا تغطي المكاتب المستقبلة لهم تكاليف الوظائف.

٦٥ - ولمعالجة أوجه القصور هذه، يُتوخى إنشاء مرفق لنشر الموظفين في حالات الطوارئ، يتألف من مجموعة من المرشحين الذين تمت إجازتهم وتدريبهم مسبقا بغرض الانتشار السريع. وسيتم تكوين هذه المجموعة من خلال دعوة عامة للموظفين المؤهلين بالأمانة العامة أو البعثة الذين أجازتهم هيئة استعراض مركزية، ممن يلتزمون مقدما بالنشر خلال ٧٢ ساعة من طلبهم لفترة محددة. ومن شأن وجود آلية قوية للقائمة أن تساعد على مواجهة تحديات تحديد الموظفين والإذن بنشرهم بسرعة على أساس كل حالة على حدة. وعلاوة على ذلك، ولمعالجة الاستمرارية والاحتفاظ بقدرات الموظفين في المواقع، يمكن أن تُستكمل عمليات النشر قصيرة الأجل في حالات الطوارئ عن طريق زيادة استخدام التعيينات المؤقتة (للفترات التي تتجاوز ثلاثة أشهر)، عند الاقتضاء.

٦٦ - وقد تم وضع مفهوم مرفق نشر الموظفين في حالات الطوارئ استنادا إلى أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية للاستجابة لحالات الطوارئ التي تحتفظ بقوائم من هذا القبيل. ومع مراعاة الترتيبات التي وضعتها الهيئات الإنسانية بالأمم المتحدة، سوف أقدم اقتراحا لإنشاء وتشغيل المرفق والاحتياجات من الموارد ذات الصلة.

خامسا - الاستنتاجات

٦٧ - لقد أحرزنا تقدما ناجعا منذ تقريري السابق نحو تعزيز الدعم المدني للسلام والتنمية المستدامين. وقد أكدت مشاوراتنا مع الدول الأعضاء وعملنا مع كيانات الأمم المتحدة في الميدان الأهمية الحاسمة للمؤسسات الفعالة والمشروعة في منع الانتكاس إلى النزاع. وكما أشار فريق كبار الاستشاريين، ''إذا لم تتمكن المجتمعات المتضررة من النزاعات من تنمية قدراتها على التعامل مع الأزمات والتغيير، لن تنجح مساعي المساعدات الدولية'' (A/65/747-S/2011/85). ويتطلب توفير الدعم اللازم أن تكون الأمم المتحدة في الميدان مجهزة بالقدرات المدنية المتخصصة المناسبة وحسنة التوقيت، التي يتم توفيرها عن طريق مجموعة أوسع نطاقا من الشراكات. ويعد ذلك جهدا جماعيا يتطلب التزاما سياسيا من الشركاء الوطنيين، وقدرات وخبرات وتمويلا من الدول الأعضاء.

٦٨ - وتتمثل بعض الخطوات العملية التي اتخذناها في ما يلي:

(أ) إطلاق المرحلة الأولى من منبر شبكي للتوفيق على نحو أفضل بين عرض القدرات والطلب عليها. وإلى جانب توفير معلومات فورية عن القدرات المحتملة ونقطة انطلاق لإقامة شراكات جديدة، ينبغي لذلك المنبر أن يوطد الشبكات التي يمكن عبرها تبادل

الخبرات والتجارب، مما يعزز زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإنني أشجع الدول الأعضاء على المشاركة في ذلك المنبر؛

(ب) إنشاء جهة تنسيق عالمية لقطاع سيادة القانون (يتمثل تحديدا في الشرطة والعدالة والإصلاحيات). وسوف تؤدي الشبكات والخبرة إلى تحقيق مزيد من الاتساق لقدرات النظام، وتساعد على تحسين أدائنا في الميدان، وتحقق الوضوح والمساءلة اللازمين في هذا المجال البالغ الأهمية. ولذلك فإنني أشجع الدول الأعضاء على دعم هذه الترتيبات الجديدة؛

(ج) الاستفادة من نطاق الإطار التنظيمي الحالي لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بصورة أسرع للاحتياجات الوطنية والتنفيذية الناشئة، على النحو المبين في الفقرات من ٤٦ إلى ٥٣ أعلاه. ويشمل ذلك القدرة على تغيير مزيج القدرات المدنية وفق ما تقتضيه الظروف، وبحث بدائل لصياغة مبكرة لجداول موظفين مفصلة خاصة بكل بعثة، مما يمكن كبار القادة من إدارة الموارد بطريقة تحقق أقصى قدر من الاستجابة للاحتياجات الوطنية والتخطيط بدقة مع الوكالات والصناديق والبرامج من أجل المراعاة الكاملة لجوانب الولايات المتعلقة ببناء القدرات؛

(د) الاستفادة من الموظفين المقدمين من الحكومات والذين لهم مركز خبراء موفدين في بعثات، للقدرات ذات الفترات المحدودة والتي تتطلب مهارات متخصصة دون أي توقع لمشاركة طويلة الأجل، على النحو المبين في الفقرات من ٥٦ إلى ٥٨ أعلاه؛

(هـ) إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الأخرى المحددة في تقريري السابق، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لدعم بناء القدرات، والاتجاه الأقوى فيما يتعلق بعمليات التخطيط الجديدة لدعم السيطرة الوطنية، واستعراض كيفية نشر الخبرات في الشؤون الجنسانية، ووضع نموذج لحالات الطوارئ العامة للمنظمة.

٦٩ - وتشمل الأولويات في المستقبل التأكد من أن يشمل المنبر الشبكي للمواءمة بين عرض القدرات وطلبها أوسع نطاق ممكن من الخبرة والقدرات ذات الصلة؛ وصقل ذلك المنبر على أساس ردود الفعل الأولية؛ والتعلم من الترتيبات العالمية الجديدة لجهة التنسيق بشأن كيفية تحسين الوضوح والمساءلة في المجالات الرئيسية الأخرى؛ واستطلاع نماذج مبتكرة للتمويل الطوعي، يمكنها دعم التعاون على نحو أكثر انتظاما فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لبناء المؤسسات في أعقاب النزاعات أو الأزمات؛ وزيادة التشغيل المتبادل للموظفين والنظم لإتاحة استخدام الموارد والقدرات من مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في هذا المجال. وسأواصل أيضا إعادة النظر في الترتيبات

الإدارية والإجراءات التشغيلية وطرق العمل للتأكد من أنها تدعم الاستجابة المطلوبة من الأمم المتحدة في حالات ما بعد النزاع.

٧٠ - وأقدّر كثيرا الاهتمام الشديد والتعاون اللذين أبدتهما الدول الأعضاء في مبادرة القدرة المدنية. وهذا العمل ليس غاية في حد ذاته. فعندما يكافح الناس من أجل الاستعاضة عن ساحة القتال بمؤسسات قوية وشاملة ومسؤولة كمكان لتسوية الخلافات، فإنهم يستحقون دعمنا. وينبغي أن نعمل معا من أجل تمكينهم، بدلا من استئصال جهودهم. وإنني أتطلع إلى مواصلة جهودنا المشتركة في سبيل القيام بذلك.

سادسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٧١ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تحيط علما بهذا التقرير.